

نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط
هاتف: + 961 1 748444
بريد إلكتروني: nelhassan@deloitte.com

ديلويت: فرص واعدة للاستثمارات الخاصة في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية

18 يناير 2017 – تعكف المملكة العربية السعودية حالياً على إجراء إصلاحات كبيرة في نظام التعليم لديها تقضي بفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص للاستثمار في مختلف المجالات التعليمية إبتساقاً مع برنامج التحول الوطني - رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الذي حدد أهدافاً طموحة في مجال التنمية الاقتصادية وتحقيق المزيد من التوازن المالي. وقد رصدت حكومة المملكة ميزانية إضافية لتنفيذ هذه الإصلاحات التي يؤمل منها الارتقاء بالقطاع التعليمي بحيث يلبي احتياجات سوق العمل وتخلق المزيد من فرص العمل للشباب السعودي. وفي هذا المجال، كانت شركة ديلويت الشريك الاستراتيجي لمؤتمر الاستثمار والتمويل للمباني التعليمية الذي عُقد في الرياض خلال يومي العاشر والحادي عشر من شهر يناير نظمت وزارة التعليم وشركة تطوير المباني السعودية، وحضره عدد كبير من كبار المسؤولين الحكوميين والشركات الخاصة. وقد ساهمت ديلويت في هذا المؤتمر بمجموعة واسعة من الأفكار المستمدة من التجارب الإقليمية والعالمية في مجال تنفيذ المبادرات التعليمية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد شهد المؤتمر أيضاً ورشة عمل تفاعلية نظمتها ديلويت لإطلاع المشاركين على آفاق الدور الذي يستطيع القطاع الخاص أن يلعبه في تطوير نظام التعليم في المملكة وذلك على ضوء مجموعة من التجارب المماثلة التي شهدتها دول المنطقة ودول أخرى في العالم في هذا المجال. كما قدمت ديلويت للمشاركين شرحاً وافياً عن عوامل نجاح الشراكة مع القطاع الخاص للارتقاء بالمخرجات التعليمية، بالإضافة إلى التحديات التي قد تعترض مثل هذه الشراكة ضمن سياق البيئة السعودية.

وقد كان من بين المتحدثين في هذا المؤتمر غيفن كوانتوك، المدير في الاستشارات المالية في ديلويت المملكة المتحدة حيث علق على أهمية هذا المؤتمر بقوله: "إن فتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص للمشاركة في تطوير قطاع التعليم يمثل فرصة ثمينة لإراحة الحكومة من قسط كبير من أعباء التمويل، وفي الوقت ذاته الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وتطبيقها من أجل تحسين الكفاءة والمعايير في طيف واسع من جوانب التعليم مثل المشاركة في صنع السياسة التعليمية وإدارة البنى التحتية والمنشآت التعليمية والشؤون الإدارية وتطوير العملية التعليمية."

من جهته، تحدث خالد م. السقاء، الشريك في قسم الاستشارات في ديلويت السعودية، عن أهمية ورشة العمل هذه بقوله: "لقد سلطت ورشة العمل التي نظمتها ديلويت الضوء أيضاً على الآفاق المحتملة أمام القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية وتقديم المزيد من المساندة لتحقيق تقدم في تنفيذ برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030، وكيف يمكن إدارة هذه المشاركة بطريقة تتسم بالفاعلية والكفاءة، وما هي الصعوبات العملية التي قد تعترض إدارة هذه المشاركة." وعن هذا الدور، أضاف خالد قائلاً: "لا يوجد نموذج واحد لدور القطاع الخاص في العملية التعليمية يصلح لجميع التجارب. لذلك، يتعين علينا تصميم نموذج يتناسب مع احتياجات المملكة ويأخذ بعين الاعتبار السياق العام والثقافة المحلية في المملكة."

وقد سلطت ورشة العمل التي نظمتها ديلويت الضوء أيضاً على الآفاق المحتملة أمام القطاع الخاص للمشاركة في سلسلة القيمة لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية، وكيف يمكن إدارة هذه المشاركة بطريقة تتسم بالفاعلية والكفاءة، وما هي الصعوبات العملية التي قد تعترض إدارة هذه المشاركة، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في تقديم المزيد من المساندة لتحقيق تقدم في تنفيذ برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 وذلك انسجاماً مع برنامج الإصلاح الذي أعدته الحكومة السعودية وخصصت له ميزانية إضافية باعتباره جزءاً أساسياً من رؤية 2030 والذي يرمي إلى خلق المزيد من فرص العمل أمام الشباب السعودي.

وعن دور ورشة العمل في هذا المجال، قال ديفيد برازبير، المدير في الاستشارات المالية في ديلويت الشرق الأوسط: "ركزت هذه الورشة في أحد جوانبها على الأشكال المتعددة التي يمكن أن تأخذها مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية السعودية على غرار التجارب التي نفذتها عدة دول في المنطقة والعالم، كما أوضحت إيجابيات وسلبيات كل واحد من هذه الأشكال، إلا أنه في العموم تستطيع نماذج الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص تحقيق مجموعة واسعة من الفوائد من بينها القدرة على تضمين عقد الشراكة معايير عالية الجودة وقياس أداء القطاع الخاص في تنفيذ التزاماته التعاقدية بفاعلية كبيرة،" وختم ديفيد كلامه بالتشديد على مثل هذه الشراكة قائلاً: "سوف تشهد الأشهر والسنوات القادمة فرصاً ضخمة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ العديد من المبادرات التي من شأنها إحداث تحول نوعي في النظام التعليمي بالمملكة، وتهيئة الشباب السعودي أكاديمياً للمستقبل."

- النهاية -

نبذة عن ديلويت

يُستخدَم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان ويتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. وبفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة، تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. تضم ديلويت نحو 200,000 مهنياً، كلهم ملتزمين بأن يكونوا عنواناً للإمتياز.

ما يجمع فريق ديلويت هي ثقافة موحدة ومبادئ مبنية على النزاهة والالتزام بالعمل سوياً مع تنوع خبراتنا وثقافتنا لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية للعملاء والأسواق أينما وجدوا. كما نحرص على دعم بيئة داخلية من التعلم المستمر والتطور وتنمية الخبرات وتوفير الفرص المهنية المميزة. ويؤمن فريق عمل ديلويت بالمسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي ينتمون إليها.

نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي اول شركة خدمات مهنية أسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة.

وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات و الضرائب و الإستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم قرابة ٣٠٠٠ شريك ومدير وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٥ بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام ٢٠١٠ على المستوى الأول للاستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة "انترناشونال تاكس ريفيو (ITR)" وقد حصلت أيضاً على عدة جوائز في السنوات الأخيرة والتي تضم أفضل رب عمل في الشرق الأوسط , أفضل شركة استشارية، وجائزة التميز في التدريب والتطوير في الشرق الأوسط من هيئة المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.